شركة "دبي العالمية" تقدم المعونة إلى ضحايا زلزال الصين

دبي/وكالات:

أعلنت "دبي العالمية" ضم جهودها إلى جهود مجتمع الأعمال الدولي في تقديم الدعم والمعونة لضحايا الزلزال الذي هز الصين مؤخراً، من خلال تقديمها تبرعات مالية للمساهمة في جهود الإنقاذ وإعادة تأهيل المناطق المنكوبة. ويأتي هذا الدعم في إطار إدراك "دبي العالمية" لفداحة الكارثة التي حلت بالصين والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الصيني، لا سيما أن الشركة القابضة تتمتع بتواجد قوي في الصين.

وإسهاماً منها في التخفيف من معاناة المنكوبين في الكارثة، سارعت "دبي العالمية" على مدى الأسابيع الستة الماضية إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمؤازرة، وتوجت جهودها بتقديم التبرع المالي عبر شركاتها التابعة "موانئ دبي العالمية" و"ليمتلس" و"استثمار العالمية" وتسليمه إلى كل من إدارة شينداو المدنية وجمعية شينداو الخيرية.

كما شارك موظفو "دبي العالمية" من مختلف الدرجات والمناصب الوظيفية إلى المساهمة في دعم الجهود الإنسانية.

وقال سلطان أحمد بن سليم رئيس دبي العالمية في هذا الشأن: هذا التبرع تعبير عن مساندتنا ومؤازرتنا القلبية لضحايا الزلزال. ودبي العالمية، بصفتها شركة تدير أعمالاً في كافة أنحاء العالم، تنتهج سياسة دعم المجتمعات التي تحل فيها، وتحرص على المساهمة في نموها اقتصادياً وتتشاطر معها آلامها حينما تحل بها مثل هذه الكوارث.

وأضاف: تعتبر الصين إحدى أكبر الشركاء التجاريين لدبي وإحدى أقوى القواعد الاستثمارية لدبي العالمية. ومن هذا المنطلق فإن شراكتنا مع الصين تتعدى حدود المصالح التجارية.

ويشار إلى أن المحفظة الاستثمارية لدبي العالمية في الصين تضم كلاً من ذراعها الاستثمارية، "استثمار العالمية"، والتي تنشط في الصين عبر شركتها التابعة "استثمار ورلد كابيتال" المتخصصة في مجال الصناديق الخاصة والاستثمارات البديلة، و"ليمتلس"، ذراع التطوير العقاري الرائدة لدبي العالمية، والتي تنظر إلى الصين كسوق استراتيجية حيوية وتمتلك مكاتب في شنغهاي. كما تتولى دبي العالمية تشغيل خمس محطات بحرية عبر شركتها التابعة "موانئ دبي العالمية".

دبي العالمية

مجلس التعاون

أضواء

الطريق إلى العلوم

لم أستطع أن أخفي ذهولي وأنا أسمع تفاصيل خطط جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في مجال البحث العلمي، فهي تشبه الأحلام التي طالما رددها أولئك الذين يبحثون عن طفرة للأبحاث والدراسات العليا.

د. عمار بكار

كان الدكتور جميل دندني، أحد المسؤولين عن مشروع الجامعة الواعدة التي تمثل إنجازا مستنيرا آخر من إنجازات خادم الحرمين الشريفين، يحدثني عن الترتيبات التي تتم في الجامعة الجديدة لإطلاق تلك المسيرة البحثية وأفكاري تتطاير في كل اتجاه فرحة بهذا الإنجاز الذي يتجاوز ما كان يطالب به الكتاب والمتخصصون نحو تطوير البحث العلمي، وأنا أجزم أن الجامعة، في حال استطاعت تنفيذ خططها، ستكون مفخرة عربية من جهة، وكيانا يسهم في نقلة مميزة للعلوم في بلادنا من جهة أخرى.

لكن وجود جامعة للدراسات العليا ذات تركيز على الأبحاث في مجال العلوم هي خطوة أولى في طريق طويل نحو بناء ثقافة مجتمعية عامة تعشق العلوم وترى فيها سبيلا للنهضة والعطاء والنمو الشخصي والمتعة في آن واحد.

وأنا هنا أستخدم كلمة "العلوم" لأربطها بالدلالة الشائعة لها لأقصد بذلك الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم البيولوجية والجيولوجيا والفلك وغيره. مثل هذه العلوم تعاني من انحسار هائل في جامعاتنا لأن الطلبة المميزين والطامحين يهربون منها في اتجاه الطب والهندسة من جهة أو في اتجاه إدارة الأعمال والتسويق من جهة أخرى، ليبقى لها قلة ممن يعشقون تلك العلوم أو أولئك الذين لم يجدوا تخصصا آخر وأخبروا أن الحصول على وظيفة "مدرس علوم" بعد التخرج سيكون أمرا سهلا.

أحد الأساليب المميزة لنشر ثقافة عامة تعطي العلوم قدرها وترى فيها مهارة عقلية راقية وسبيلا وطنيا للنهضة وتحديا نحو العطاء هي "الخيال العلمي"، وأعني بذلك تلك الكتب والروايات التي كتبت بأسلوب سهل جذاب وتدور حول تطور العلوم المستقبلي وما يدور حول ذلك من أبحاث.

كان لهذه الروايات والكتب أثر السحر في انتشار حب العلوم في الغرب، وذلك لأنها كتبت بأسلوب سهل يجعلها تصل إلى أيدي الجميع بمن فيهم الناشئة في المدارس، ولأنها ترسم آفاقا حالمة لما يمكن أن يحققه باحثو العلوم، فروايات مثل "20 ألف فرسخ تحت الماء" للكاتب الفرنسي جول فيرن التي توقع فيها في عام 1870 ظهور الغواصات في تفاصيل مدهشة (وكأنه يرى المستقبل) وتحدث فيها عن الصواريخ والطائرات النفاثة، أو روايات هربرت ويلز التي توقع فيها صعود الإنسان إلى القمر (في عام 1901م)، كانت ببساطة تستخدم الخيال لترسم أهدافا مستقبلية لباحثي العلوم لينطلقوا بلا هوادة نحو الإنجاز. لاحقا ازدهرت روايات وكتب وفلسفات الخيال العلمي بشكل مذهل وصارت جزءا من الصناعة السينمائية والتلفزيونية الغربية، وما زال كتاب الخيال العلمي العظماء مصدر إلهام للطلبة الذين يحبون الفيزياء والكيمياء والرياضيات ويملأون ليلهم ونهارهم بمتعة التعامل مع المنطق والنتائج العلمية والتحديات العقلية.

لدينا عدد جيد من كتاب الخيال العلمي العرب، ونحتاج إلى المزيد، ونحتاج إلى دمج جهودهم مع جهود من يفهمون العلم بشكل دقيق ويتابعون تطوراته العالمية والأحاديث عن آفاقه المستقبلية، كما نحتاج أيضا إلى دمج جهودهم مع أولئك الذين يسعون لنشر ثقافة العلوم بين النشء اليوم.

كتبت يوما أن كثيرا من الشباب يعاني من الفراغ القاتل مع ضعف وسائل الترفيه المقبولة وقلة الإقبال على العمل في وظائف الصيف، وأعتقد أن أحد أجمل البدائل هو انتشار الأندية العلمية التي قد تبدأ بحلقات مشتركة للخيال العلمي والتدرب عليه وقراءة كتبه ومشاهدة أبرز أفلام الخيال العلمي ثم المشاركة في التمارين العلمية الجماعية (التي يمكن ببساطة الحصول على تفاصيلها من خلال بعض الكتب الغربية)، وربما لاحقا المشاركة في المسابقات العلمية العالمية التي تعقد عادة لمثل هذه الأندية.

بعض الشباب يمتعه أن يقضي وقتا يحاول فيه حل معادلة رياضية معقدة بعدة مجاهيل، أو التعامل مع مسألة كيمياء أو فيزياء يشترك في حلها عدد من القوانين والاعتبارات، والبعض الآخر يعشق مبدأ الاختراع، وآخرون يحبون الغوص في علوم الأحياء، ولكن فرص هؤلاء في الاستمتاع الحقيقي بهذه الهوايات محدودة جدا مع قلة عددهم وعدم توافر النشاط الجماعي المشجع وسخرية الأقران (الناتجة عن الثقافة الاجتماعية غير المشجعة). وتوفير فرص تبدأ في الصيف وتنتهي عبر مختبرات المدارس أمر له قيمته الهائلة في اجتذاب هؤلاء الشباب وتهيئتهم لمقاعد الجامعات والمراكز البحثية مثل جامعة الملك عبد الله المقبلة إلى الساحة.

أقترح على الجامعة أن تهيئ نفسها لدور اجتماعي في نشر حب العلوم لأن هذا ما سيضمن لها اجتذاب الطلبة المميزين لمقاعدها والنجاح في تحقيق مهمتها.

قد تكون البداية في إطلاق جائزة للخيال العلمي!

عن / صحيفة "الإقتصادية" السعودية

اتحاد الغرف الخليجية يتوقع استمرار النمو في دول مجلس التعاون

ابوظبي /وام:

أكد اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن الانتعاش الاقتصادي في دول المجلس واصل نموه بمعدلات متسارعة مع بقاء أسعار البترول في نطاق 85 - 90 دولارا للبرميل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي وبلوغ انتاج دول الخليج 16 مليون برميل يوميا .

وقال الإتحاد في تقرير اقتصادي شامل وزعه اليوم حول تطور الاداء الاقتصادي لدول المجلس من بداية العام 2008 إن صندوق النقد الدولي أعاد تقديراته لمعدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس خلال العام الحالي ..مؤكدا أن الزيادات في أسعار النفط أتاحت زيادة وتيرة الاستثمارات العامة والخاصة والتي يتركز معظمها في البنية التحتية والمشاريع العمرانية والعقارية والسياحة والمشاريع الاجتماعية.

وأكد وجود جهود للتوسع في قاعدة التصنيع والخدمات.. مشيرا الى ان مخاطر التضخم وزيادة الأسعار زادت خلال الربع الأول من العام في حين ظلت أسواق الأسهم الخليجية حذرة بشكل عام بسبب إضطرابات أسواق الأسهم العالمية.

وبين التقرير انه بات من المؤكد أن يستمر الرخاء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في الأجل المتوسط لافتا الى أن أسعار النفط المرتفعة تساعد على الاندفاع في الاستثمار كما أن العدد الكبير من المشاريع الكبرى التي يجري تنفيذها ستوفر زخما لنمو قوي للقطاعات غير الهيدروكربونية لسنوات عدة قادمة.

وأضاف أنه مع توقع بقاء متوسط سعر النفط مرتفعا في 2008 يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة /9ر27/ في المئة إلى نحو تريليون دولار .. وأنه بالرغم من الإفراط المستمر في الاستثمار سوف يعوض ارتفاع أسعار النفط بصورة اكبر وسوف يسمح بتحقيق فائض حساب جاري يبلغ /2ر31/ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بالمقارنة مع 28 في المئة في العام الماضي مما يسمح لمختلف الدول الخليجية بإضافة مبالغ كبيرة إلى احتياطياتها وثرواتها المالية.

وأوضح التقرير أنه نظرا للقيود المفروضة على التوسع في حجم الإنتاج يتوقع أن تبقى أسواق النفط حساسة خلال العام الحالي مع بقاء أسعار النفط فوق معدل 95 دولارا للبرميل في حين لا يتوقع زيادة إنتاج الأوبك نظرا للركود الاقتصادي الذي تشهده الدول الصناعية.

وأكد التقرير أن اتجاه أسعار النفط سوف يبقى بمسار تصاعدي في المدى القريب نظرا لحساسية الأسعار تجاه قيود الإنتاج وعدم الاستقرار السياسي واستمرار ارتفاع الطلب بمعدلات متوسطة.. مشيرا الى أن المملكة العربية السعودية سوف تبقى تلعب دورا إيجابيا وأساسيا في استقرار أسواق النفط.

وذكر التقرير ان المملكة تخطط لاستثمار نحو 80 بليون دولار في المدى المتوسط بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية إلى /5ر12/ مليون برميل وزيادة طاقة التكرير بنسبة 43 في المائة إلى نحو 6 ملايين برميل كما تعتزم دول المجلس الأخرى استثمار نحو 170 بليون دولار.. كما يتوقع أن تبلغ أسعار الغذاء مستويات عالية خلال العام الحالي ولكنها سوف تتراجع تدريجيا بعد ذلك..ولكن في المدى المنظور سوف تظل الأسعار في مسار تصاعدي بسبب استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج وقود الطاقة والطلب المتزايد من الدول النامية.

ويتوقع التقرير أن يكون النمو الاقتصادي العالمي معتدلا بنحو /7ر3/ بالمائة في العام الحالي بالمقارنة مع /9ر4/ في المئة العام الماضي ولا يتوقع تغير ذلك المعدل عام 2009.

وقد بني هذا التقدير على أساس بقاء أسعار السلع عند مستوياتها في نهاية العام 2007 واتجاه أسواق المال مستقرة نوع ما في مطلع العام 2008.. كما يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية إلى /3ر1/ في المئة عام 2008 بالمقارنة مع /7ر2/ في المائة عام 2007.

وفي الدول المصدرة للنفط يتوقع التقرير بقاء معدلات النمو الاقتصادي فوق /5ر6/ في المئة خلال العام 2008 ودول مجلس التعاون الخليجي فوق /5ر7/ في المئة .. ويعزز ذلك الاستثمارات الكبيرة في القطاعات غير النفطية في هذه الدول.. ونظرا لامتلاكها موجودات استثمارية أجنبية كبيرة يتوقع بقاء برامج الاستثمار الكبيرة متواصلة حتى في حالة انخفاض أسعار النفط.

كما يتوقع بقاء الضغوط التضخمية في مسار تصاعدي خصوصا أنها تتزامن مع الانتعاش الاقتصادي .. وفي دول مجلس التعاون الخليجي بالذات ونظرا لربط عملاتها بالدولار الأمريكي فأنها مضطرة لإرخاء سياستها النقدية كذلك ما سوف يسهم في زيادة الضغوط التضخمية ..وقد تودي جهودها في إزالة اختناقات الطلب وخاصة على المساكن إلى التخفيف من تلك الضغوط حيث تواصل كل من الكويت وقطر والإمارات تنفيذ برامج إسكانية ضخمة تخطط للانتهاء منها قريبا.

وسوف تبقى الأجور في مسار تصاعدي نظرا لضعف الدولار الذي يخفض القيمة الحقيقية لمداخيل العمالة الأجنبية التي تحول جزء كبير منها لبلدانها.. كما يتوقع استمرار الفائض المالي بمستويات كبيرة في الدول المصدرة للنفط ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي ..والملاحظة الجديرة بالذكر أن التوسع في الإنفاق في هذه الدول يذهب معظمه في برامج استثمارية وخاصة مشاريع البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية ..بينما سوف يظل الفائض المالي غير النفطي مرتفعا ولاسيما في المملكة العربية السعودية وذلك فوق معدل 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من نمو حجم الصادرات يتوقع بقاء أرصدة الحسابات الجارية إيجابية وفوق معدل 18 في المائة في الدول المصدرة للنفط وفوق 31 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي مما يسهم في استمرار تراكم الاحتياطيات والموجودات الأجنبية وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في عجز الحساب الجاري غير النفطي.

غير أن الركود الاقتصادي في الدول الصناعية مع استمرار اضطراب أسواق المال قد يجبر دول المجلس على توجيه جزء متزايد من استثماراتها خارج الدول الصناعية.

وذكر التقرير ان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا سيما مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن استفادت بصورة كبيرة من التدفقات الاستثمارية الخليجية حيث يقدر معهد التمويل الدولي إجمالي تلك التدفقات بنحو 60 مليار دولار خلال الفترة من 2002 – 2006 بينما تقدر إحصائيات ارتفاع هذه التدفقات إلى نحو 85 مليار دولار عام 2007 وقد ناهزت ال 100 مليار دولار مطلع العام 2008.. وهي تمثل 11 بالمائة من إجمالي التدفقات الاستثمارية الخارجة من دول مجلس التعاون والتي تقدر بنحو تريليون دولار خلال الأعوام السبعة الماضية.

في الجانب الآخر فان تلك الأوضاع قد يكون لها تأثير في الأجل المتوسط على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ولا سيما دول المجلس خاصة عندما تطول تأثيراتها الطلب على النفط، مما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

ولفت التقرير الى أن دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الرغم من الصورة المشرقة للجوانب الرئيسية في اقتصادياتها سوف تبقى تواجه تحديات رئيسية.. ولطالما أبقت هذه الدول ربط عملاتها بالدولار الأمريكي سوف تظل تواجه ضغوط تضخمية مع توجه الاحتياطي الفيدرالي للمزيد من الخفض في أسعار الفائدة .. كما أن قيام دول المجلس بتغيير سياسة ربط عملاتها بالدولار الأمريكي قد يلحق الضرر البالغ على خططها الرامية إلى إقامة الاتحاد النقدي عام 2010.

وأكد التقرير أن الدعوات إلى كبح الإنفاق تصطدم بالحاجة إلى مواصلة الإنفاق الاستثماري وخاصة إزالة الاختناقات في جانب العرض على الخدمات ولا سيما الإسكانية وكذلك تحسين القطاعات الإنتاجية ومستويات الأجور.

وتوقع التقرير ان تؤدي هذه الجهود في المدى المتوسط من التخفيف من التأثيرات الاجتماعية الضارة لارتفاع معدلات التضخم ..مشيرا الى ان هذه الدول ستكون بحاجة متزايدة لتوسيع طاقتها الاستيعابية وبالذات في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية لكي لا يؤدي التوسع في الإنفاق إلى ارتفاع مباشر في الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

وأكد أن دول المجلس مطالبة بالاستمرار في برامجها الرامية لتأسيس الاتحاد النقدي في موعده نظرا لتأثيراته البالغة على مستقبل تكاملها الاقتصادي واستمرار برامج التنمية .. كما أن دول المجلس بحاجة إلى مواصلة جهودها في مجال تقوية أنظمة عمل المؤسسات وإدارة المال العام وإحداث توازن بين توفير فرص عمل مرضية للمواطنين وتحسين مستوياتهم المعيشية للأجيال الحالية وبين الاحتفاظ بجزء متساو من ثرواتها للأجيال القادمة.. موضحا انه لتحقيق هذا الهدف قامت العديد من هذه الدول بإنشاء صناديق استثمارية للأجيال القادمة.. وحظيت هذه الصناديق باهتمام عالمي كبير في الآونة الأخيرة حيث واجهت دعوات لحسن إدارتها والشفافية والمهنية في إدارتها.

وأوضح التقرير ان الرقابة على البنوك وأنشطتها بحاجة على مواصلة التدعيم نظرا لحيوية دورها الاقتصادي.. كذلك تقوية وتعزيز القطاع الخاص وبنيته المؤسساتية ودروه التنموي ومواصلة برامج التخصيص.

الكويت تؤكد حرصها على حماية حقوق العمالة

الكويت/كونا:

عبد العزيز الخالدي

قال الوكيل المساعد لشؤون التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حمد المعضادي إن الكويت حريصة على حماية وضمان حقوق العمالة، مؤكدا أن سوق العمل الكويتي في حاجة إلى العمالة المدربة والمهنية لا الهامشية. وأضاف المعضادي لـ(كونا) على هامش مشاركته في اعمال اللجنة العليا المصرية الكويتية «إن الكويت تحرص على إبرام اتفاقيات مع الدول الصديقة والشقيقة وخصوصا جمهورية مصر العربية بشأن العمالة لتوفير الأيدي العاملة اللازمة لسوق العمل». ولفت الى وجود اتفاقية فنية مبرمة بين الكويت ومصر في عام 1993 بهذا الشأن، مؤكدا تبادل الزيارات بين ممثلي الدولتين لمتابعة تطورات وقضايا العمالة في البلدين الشقيقين. وحول اجتماعات اللجنة المشتركة أوضح المعضادي أنه سيتم البحث من اجل إيجاد آلية عمل لحماية حقوق العمالة وإعطائها كل حقوقها، ولحماية أرباب العمل من العمالة الرديئة، مضيفا انه يتعين علينا إبرام اتفاقية تلزم بتدريب العمالة واختيار ذوي المهارات منها.

وشدد على ان سوق العمل في الكويت «لا يحتمل العمالة الهامشية» وانه سيقتصر على العمالة المدربة، مضيفا «اننا دائما نطلب من الجانب المصري عند التصديق على عقود العمل في جمهورية مصر العربية ألا يتم ذلك إلا بعد التحقق من مقياس المهارة الخاصة بالعمالة». من جهته كشف الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية عبدالعزيز الخالدي لـ (كونا) عن أن الجانب الكويتي قدم مشروع اتفاقية للتعاون والتبادل التجاري الحر والذي يعكف الجانب المصري على دراسته تمهيدا لإقراره من مسؤولي اللجنة العليا المصرية الكويتية المشتركة. وأعلن الخالدي انه تم الاتفاق خلال الاجتماع على عقد اجتماع اللجنة الكويتية ــ المصرية المشتركة خلال الربع الأخير من عام 2008 برئاسة وزيري التجارة في البلدين لمتابعة وتفعيل عمل اللجنة العليا في كلا البلدين.

ارتفاع إنتاج السعودية من البتروكيماويات إلى 13 في 2010

الرياض/وكالات:

توقعت مصادر متخصصة في مجال صناعة البتر وكيماويات ارتفاع إنتاج المملكة إلى 13 بالمائة من الصناعة بحلول 2010، نتيجة استثمارات ستصل إلى 154 مليار ريال حتى نهاية 2009اضافة إلى المشاريع والتوسعات والشركات الجديدة التي ستدخل الصناعة خلال هذه الفترة وأكد عدد من الجهات المختصة في تقرير صدر حديثا أن صناعة البتروكيماويات السعودية تعد لاعبا رئيسيا في صناعة البتروكيماويات على مستوى العالم باحتلالها حاليا نسبة 7 في المائة من الإنتاج العالمي ووفقاً لتقرير لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك»، فإن النمو في إنتاج الإيثيلين، وهو أحد المنتجات البتروكيماوية الأساسية، سيتركز خلال السنوات الخمس المقبلة في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لذلك، فإنه بحلول عام 2010 سيتضاعف إنتاج الإيثيلين في دول مجلس التعاون وإيران، ليشكل 20 في المائة من القدرات الإنتاجية العالمية ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات في قطاع صناعة البتروكيماويات 120 مليار دولار بحلول عام 2010، وكان معدل نمو قيمة الاستثمارات الخليجية في صناعة الكيماويات والبتروكيماويات في الفترة من 2000 إلى 2006 بلغ 5 في المائة، مرتفعاً من نحو 52 مليار دولار إلى نحو 70 مليار دولار، يمثل ما نسبته 59 في المائة من إجمالي الاستثمارات الخليجية في الصناعات التحويلية البالغة 118.3 مليار دولار.

نفط

جامعة الملك فهد للبترول تحصل على جائزة التعاون الدولي

حصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مؤخرا على جائزة التعاون الدولي الممنوحة من معهد البترول الياباني نظير جهودها المتميزة وتعاونها المثمر مع المعهد في مجال الأبحاث التطبيقية طيلة خمسة عشر عاما.

وتسلم الجائزة نيابة عن مدير الجامعة وكيل الجامعة للدراسات والأبحاث التطبيقية الدكتور سهيل نشأت عبدالجواد الذي أعرب عن شكره لمعهد البترول الياباني على تقديره لجهود الجامعة من خلال هذه الجائزة المهمة مؤكدا اهتمام الجامعة وحرصها على استمرار التعاون في مجال الابحاث الخاصة بالبترول بين الجانبين.

الجدير بالذكر ان معهد البترول الياباني يعد مؤسسة مشتركة بين الحكومة اليابانية والقطاعات المهتمة بصناعة واقتصاديات النفط وهو أحد أهم المؤسسات التي تعنى بمساعدة الحكومة اليابانية لإيجاد آليات ووسائل لترشيد الاستهلاك والاستعمال الأمثل للطاقة المتاحة وحماية البيئة.

متفرقات

مسؤولو الإعلام الخارجي بدول مجلس التعاون يعقدون اجتماعهم في العاصمة القطرية الدوحة

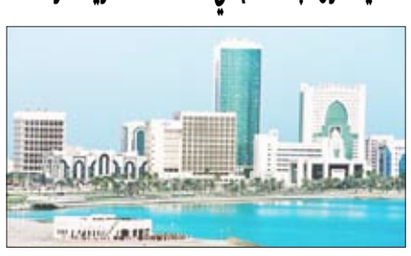

قطر

الدوحه/العمانية:

يعقد في العاصمة القطرية الدوحة اليوم الأربعاء الاجتماع التاسع عشر لمسؤولي الإعلام الخارجي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيطلع الاجتماع على تقرير الأمانة العامة لمجلس التعاون والخاص بأخر الاستعدادات بشأن إقامة فعاليات أيام مجلس التعاون والمقرر إقامتها في العاصمة الاسبانية مدريد خلال شهر أكتوبر القادم.

كما سينظر مسئولو الإعلام الخارجي في مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بفعاليات أيام مجلس التعاون .. وسيتطرق الاجتماع إلى مناقشة المعرض الإعلامي المصاحب لقمة مجلس التعاون القادمة والمقرر عقدها في مسقط.

الجدير بالذكر بأن دول مجلس التعاون قد سبق وان أقامت عددا من فعاليات أيام مجلس التعاون في العواصم الأوروبية مثل باريس وبروكسل وبرلين ولاهاى والتي تهدف إلى إبراز الصورة الايجابية لدول المجلس في أوروبا.

البنك الأهلي السعودي ونسائي غرفة الرياض يدعمان مشروعات الفتيات

الرياض / وكالات :

أطلق الفرع النسائي للغرفة التجارية الصناعية بالرياض ممثل في مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبتمويل وتعاون من البنك الأهلي التجاري برنامج كيف تبدأ مشروعك الصغير؟ الذي يستمر لمدة أربعة أسابيع للدراسة النظرية وأسبوعين للدراسة العملية يتبعها ستة أشهر من المتابعة والاستشارات.

ويأتي هذا البرنامج تطبيقاً لمذكرة تفاهم وقعتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض مع البنك الأهلي بهدف تعزيز التعاون بين مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة وبين وحدة خدمة المجتمع بالبنك في مجال تدريب الشباب من الجنسين لتعزيز أقدامهم في عالم الأعمال الحرة والمشروعات الخاصة.ويهدف البرنامج إلى تعميق فكر العمل الحر وتنمية الحس التجاري لدى الشابات السعوديات والتعرف على صفات وسمات المستثمرة وتأهيل الشابات للاستثمار في المشاريع الصغيرة وإكسابهن المهارات الأساسية لتحديد الأفكار الاستثمارية وتعريفهن على طرق التمويل وتنمية مهاراتهن وتدريبهن على كيفية إعداد دراسة الجدوى وتأهيلهن لأن يكن صاحبات أعمال ناجحات إلى جانب إعداد خطة عمل متكاملة لمشروع كل متدربة تمكنها من الحصول على التمويل إضافة إلى تقديم خدمات إرشادية والمتابعة في تنفيذ المشروعات بصورة صحيحة.

من جهتها ذكرت وفاء آل الشيخ مساعدة مديرة الفرع النسائي للغرفة التجارية الصناعية بالرياض ومسؤولة مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالفرع بأن المركز حرص على التعاون مع البنك الأهلي في إقامة هذا البرنامج انطلاقاً من حرصه على فتح آفاقاً جديدة لتوظيف الطاقات النسائية الوطنية بما يخدم الاقتصاد السعودي، وتقديم العون والدعم اللازمين للشابات الطامحات في بناء ذواتهن وإقامة مشروعاتهن الخاصة ولو كانت صغيرة. إضافة إلى توجيههن إلى جهات التمويل المناسبة للحصول على التمويل لمشروعاتهن وفق شروط الجهة الممولة.

يذكر أن فرع الغرفة النسائي خصص مقعدين مجانين من مقاعد البرنامج للفتيات اللاتي ترعاهن الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام «إنسان» .